

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

في منوال القول والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح
 ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول
 لا يكون الا مقدر انما يستقيم الكلام ويحصل المراد كذا
 في شرح جمال الدين للكشاف وكذا قول النجاة ان
 الكلام لا يكون الا من اسمين او اسم وفعل منقوض
 بالمتاري فانه كلام مع انه مركب من حرف واسم
 وجوابهم بانه النداء في تقدير الفعل كما تر فيكون
 مركبا من اسم وفعل منزيف بانه لو كان في تقدير الفعل
 لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قد
 به النداء كذلك لكن يمكن ان يقال نصره لهم ان
 الملازمة ممنوعة وانما تصدق ان لو كان الفعل المقدر
 النداء اخباريا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك
 الفعل المقدر من الصحيح المشتركة بين الاخبار والاشياء

كالفاظ

كالفاظ العقود نحو بيعت فانه لانشاء البيع تارة
والاخبار عنه اخري وكذا ادعوات تارة لانشاء
 النداء واخري للاخبار عن الدعوة الآتية والاباس
 لنا ان تذكر معناها ارشادا ونهوان كل كلام اما لا يظهر
 مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم فان وضعه لظها
 مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذلك قولك بعة
 اذا اردت به الاخبار يكون لظها مدلوله وهو صدق
 البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله فهو
 الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات
 مدلوله وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا
 بيعت اذا اردت به البيع الحالي يكون لاثبات صدق
 البيع منك الآن وهذا معنى قولهم الاخبار
 اثبات ما كان او تقيده والاشياء اثبات ما لم يكن

للشعيرتين صح

فهذه معنى قول اهل المعاني اما ان يكون لشبه الكلام
 خارج تطابقه او لا فخره والافانشاء فالبحث طويل
 الذيل فيه والاولي الرجوع الي ما نحن فيه من بيان
 اعراب الابه الكريمة اني ان حرف من صروف المشبهة
 بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم **ان لا املك**
 لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر
 فيه وهو **انا** الاحرف استثناء مفرغ من ضمير المتكلم
 فيه مجرور لاضافة النفس اليه ونفسه منصوب تقدير
 بلا املك والاستثناء مفرغ بحذف المستثنى منه تقدير
 لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس
 الانفس فاذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا
 بحسب العوامل فالعامل هنا وهو لا املك يقتضي
 النصب فيكون منصوبا به وانما سمى هذا الاستثناء
 مفرغا

يطابقه في نحو زيد قائم وزيد ليس بغافل

كل

مفرغا لانه فرغ له العامل الذي قبله الا فخره المستثنى
 منه وجعل اعرابه ما بعد الا ومحل الجملة الفعلية المنفية
 اعني لا املك مع ما عملت فيه رفع لكونها خبرا وان
 مع اسمها وخبرها من مقول القول واخي يحتمل وجوها
 الاول ان يكون مرفوعا تقديره والواو فيه للعطف وفيه
 وجوه ايضا اما ان يكون مبتدأ خذ خبره اي واخي
 لا املك الا نفي او خبر مبتدأ محذوف اي ومثلي اخي
 بقرينة سوت الكلام او عطف علي محل اسم ان او عطف
 علي فاعل لا املك لوجود الفاصل او فاعل فعل
 محذوف اي ولا املك اخي الانفسه او يضم ان ويقدر له
 الخبر احي وان اخي لا املك الانفسه ليكون عطف
 جملة علي جملة اني لا املك **والثاني** ان يكون الواو
 للحال وفيه وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس

علي الابتدائية **الاول** صفة الباب **في الاصطلاحات**

المجا مع المجرور في محل الرفع علي انه خبر المبتدأ
النحوية مجردة الاصطلاحات وانما يقبل النحوية
موافقا للاصطلاح لانها استندت الي ضمير الجمع وهو
الاصطلاحات في مجوز الوجهان كما مر فان قيل ان
النحوية ليست بفعل ولا بعينه فايين الاسناد
لان لا وجود له الا فيهما قلنا ان الباء في النحوية
ياء النسبية فتكون في معنى الفعل اذ التقدير ح
في الاصطلاحات المنسوبة الي النحوي فلا اشكال وحي
الاصطلاحات ^{بنا} بمعنى المصطلحات فلهذا جمعت
وان كانت مصدر الفظا وهو اي ذكر المصدر
وارادة اسم المفعول كشيء كاللفظ يعني اللفوظ
وغيره وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة كالجملة

علي انه صفة

وانواعها

وانواعها مع الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعها
مع الجمل الاربعة التي يتوقف عليها المباحث الاربعة
ولهذا قدم هذا الباب علي سائر الابواب واراد
بقوله **الباب** مرفوع علي المبتدأ **الثاني** مرفوع تقدير
علي انه صفة الباب **في العوامل** الجارية المجرور خبر
المبتدأ **اللفظية** مجردة علي انها صفة العوامل
القياسية مجردة علي انها صفتها ايضا بعد
الصفة وانما قدم هذا الباب علي الباب الثالث
لان العوامل فيه قياسية وفي الثالث مطردة
مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد
علي الفاعلية والمتعدية ترفع وتنصب فهذا قياس
مطرد في جميع الافعال ولك ان تجري هذا الحكم
في كل فعل والسماعية غير مطردة مثلا ان الباء

كمية والقياسية

قولنا

بخر ولم تجزم سماعي منحصرا فيما سمع وليس لك
 ان تتجا وزعا سمعة ولا شك ان المطر يستحق
 التقديم على غيره المطردة فلذلك قدمه عليه ثم
قال الباب الثالث في العوامل اللغظية السماعية
 واعرابه كاعراب السابون لكن قدم هذا الباب على
 الرابع لشرفه لان اللغظية السماعية اقوى لانها
 تعرف بالحدس البصري والقلب معا والمعنوية بالقلب
 فقط ولا شك في منزلة ما يعرف بالشيئين على ما يعرف
 بالشيء الواحد ثم قدم **الباب الرابع في العوامل المعنوية**
على الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد
 من علم النحو معرفة العامل والعمول فالبحث في الرابع
 من العوامل وان كانت معنوية بخلافه فان البحث فيه
 عن التعريف والتكبير والتانيث والتذكير وغيرها

فانها

فانها من متهمة الغن وليست بمقصودة من هذا
 لغير وان كانت مقصودة في هذا الغن والغن ظاهرا
 بين من هذا الغن وبين المقصودة في هذا الغن والقصود
 من هذا الغن مقدم على المقصود في هذا الغن فلذا قدم
 الرابع على الخامس واخراد الصفات في الايوب مع ان
 موصوفها جمع بناء على ما ذكره في المضبوطة لكن
 لابد ههنا ذكر وجه حصر الابواب في الخمسة بان يقال
 ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون
 موقوفا عليه للمباحث الالائية الاولا فالاول هو الاول
 وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون البحث فيه
 من جهة العاملة او لا فان كان الاول فلا يخرج
 من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا
 فالاول هو الثاني والثاني هو الثالث والثالث

فتح بور	فتح اذنیق	فتح
۷۴۶	۷۴۱	۷۴۱
فتح کوتایه	فتح سلاطین	فتح امامیه
۷۸۶	۷۸۶	۷۹۸
فتح استنبول	فتح مور	فتح سنه
۸۵۷	۸۶۱	۸۶۲
فتح طبرستان	فتح بلخ	فتح اوزون
۸۶۵	۸۶۵	۸۶۸
فتح انزلی	فتح سلف	فتح کوز
۸۶۶	۸۶۶	۸۸
فتح قزوین	فتح ادنور اسکدریه	فتح قزوین
۸۸۱	۸۸۰	۸۹۰

کتابت قوت اولاد

هو الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث
 فيه من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل
 لا يلزم من عدم كون البحث من جهة العاملية
 ان يكون الباب الخامس فلا يجوز ان يكون شيئا
 اخر قلنا هذا سؤال عام في كل حصر جعلي لا اعني
 لكن يندفع السؤال بالاستقراء لا بالعقل يمكن
 البحث من جهة العاملية فهو الباب الخامس
 بالاستقراء لا بالعقل لان العقل يجوز
 ان يكون شيئا اخر غير الخامس وقس على
 هذا ما
 م



نَهْأَلَهْ أَلْمَفْطُوهْ مَلَهْ